الأمم المتحدة

A/65/442

الجمعية العامة

Distr.: General
1 December 2010
Arabic
Original: English

**الدورة الخامسة والستون**

البند ٢٦ من جدول الأعمال

# التنمية الزراعية والأمن الغذائي

## تقرير اللجنة الثانية

المقرر: السيد بول لوسوكو إيفامبي **إمبولي** (جمهورية الكونغو الديمقراطية)

## أولا - مقدمة

١ - في الجلسة العامة الثانية، المعقودة في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، قررت الجمعية العامة، بناء على توصية المكتب، أن تدرج في جدول أعمال دورتها الخامسة والستين البند المعنون ''التنمية الزراعية والأمن الغذائي''، وأن تحيله إلى اللجنة الثانية.

٢ - ونظرت اللجنة الثانية في البند في جلساتها ٢٠ و ٢١ و ٢٧ و ٢٨ و ٣٢ و ٣٣، أيام ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر و ٤ و ١٢ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ويرد سرد للمناقشة التي أجرتها اللجنة بشأن البند في المحاضر الموجزة ذات الصلة (A/C.2/65/SR.20 و 21 و 27 و 28 و 32 و 33). ويوَجَّه الانتباه أيضا إلى المناقشة العامة التي أجرتها اللجنة في جلستيها الثانية والسادسة، المعقودتين في الفترة من ٤ إلى ٦ تشرين الأول/أكتوبر (انظر A/C.2/65/SR.2-6).

٣ - وكان معروضا على اللجنة للنظر في البند الوثائق التالية:

(أ) تقرير الأمين العام عن التنمية الزراعية والأمن الغذائي (A/65/253)؛

(ب) مذكرة من رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي عن إصلاح اللجنة والتقدم المحرز في تنفيذه (A/65/73-E/2010/51)؛

151210 151210 10-67360 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

(ج) رسالة مؤرخة ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من ممثل اليمن (A/65/486).

٤ - وفي الجلسة ٢٠، المعقودة في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، أدلى رئيس فرع تحليل السياسات وشؤون الشبكات بشعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وعلّق ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية على البيان الاستهلالي (انظر A/C.2/65/SR.20).

## ثانيا - النظر في مشاريع القرارات المقترحة

### ألف - مشروع القرار A/C.2/65/L.16

٥ - في الجلسة ٢٧، المعقودة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، عرض ممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات مشروع قرار معنون ''السنة الدولية للكينوا، ٢٠١٢'' (A/C.2/65/L.16)، نصه كما يلي:

''**إن الجمعية العامة،**

''**إذ تشير** إلى أن الكينوا غذاء طبيعي ذو قيمة تغذوية عالية،

''**وإذ تسلّم** بأن شعوب الأنديز الأصلية، من خلال معارفها وممارساتها التقليدية في العيش بانسجام مع الطبيعة، تمكنت من الاحتفاظ بالكينوا والتحكم فيه وحمايته والحفاظ عليه في حالته الطبيعية، بما في ذلك جميع أنواعه وفصائله الطبيعية باعتباره غذاء للأجيال الحاضرة والمقبلة،

''**وإذ تؤكد** على ضرورة استقطاب اهتمام العالم إلى الدور الذي يضطلع به التنوع البيولوجي للكينوا بفضل القيمة التغذوية للكينوا التي يتحقق بها الأمن الغذائي والسيادة الغذائية والقضاء على الفقر دعما لبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية والوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية،

''١ - **تقرر** إعلان سنة ٢٠١٢ سنة دولية للكينوا؛

''٢ - **تشجع** الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، كلا حسب ولايته، على إجراء التحضيرات وتحديد المبادرات الممكنة على الصعيدين المحلي والوطني التي من شأنها أن تساهم في إنجاح السنة الدولية للكينوا؛

”٣ - **تدعو** منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة إلى أن تتولى تيسير تنفيذ السنة الدولية للكينوا، بالتعاون مع الحكومات وبرنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومراكز الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية، فضلا عن منظمات الشعوب الأصلية والمنظمات غير الحكومية؛

”٤ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى دورة الجمعية العامة السادسة والستين تقريرا يتضمن حالة التحضيرات للسنة الدولية للكينوا، مع مراعاة آراء وتوصيات الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المعنية، حسب الاقتضاء“.

٦ - وفي الجلسة الثانية والثلاثين، المعقودة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، لم تتخذ اللجنة أي إجراء بشأن مشروع القرار A/C.2/65/L.16 في ضوء البيان الذي أدلى ممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات.

## باء - مشروعا القرارين A/C.2/65/L.29 و A/C.2/65/l.61

٧ - وفي الجلسة ٣٨، المعقودة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل اليمن، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار معنون ”التنمية الزراعية والأمن الغذائي“ (A/C.2/65/L.29)، نصه كما يلي:

”**إن الجمعية العامة،**

”**إذ ترحب** بعقد مؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي في روما في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩،

”**وإذ تشير** إلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية وجدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (’خطة جوهانسبرغ للتنفيذ‘) وتوافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، والوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين المعني بالأهداف الإنمائية للألفية،

”**وإذ تشير أيضا** إلى إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية وإعلان مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد، بما في ذلك هدف تحقيق الأمن الغذائي للجميع من خلال بذل جهود متواصلة للقضاء على الجوع في البلدان كافة، سعيا إلى الإسراع في خفض عدد الناس الذين يعانون نقص التغذية إلى النصف في أجل لا يتعدى عام ٢٠١٥، وكذلك الالتزام بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،

”**وإذ تؤكد من جديد** الهدف المحدد في الفقرة ١٩ من إعلان الأمم المتحدة للألفية المتمثل في خفض نسبة سكان العالم الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم ونسبة السكان الذين يعانون الجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥،

”**وإذ ترحب** بنتائج الدورة السابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة فيما يتصل بمجموعة المسائل المواضيعية المتعلقة بالزراعة والتنمية الريفية والأرض والجفاف والتصحر وأفريقيا،

”**وإذ تحيط علما مع التقدير** بالعمل الذي اضطلعت به الهيئات والمنظمات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي بشأن التنمية الزراعية وتعزيز الأمن الغذائي،

”**وإذ تسلّم** بأهمية الدور الذي تقوم به الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، من خلال معارفها وممارساتها، في حفظ المحاصيل التقليدية والتنوع البيولوجي لصالح الأجيال الحالية والمقبلة كإسهام هام منها في تحقيق الأمن الغذائي،

”**وإذ تسلّم أيضا** بالدور الهام والإيجابي للتعاونيات وصغار المزارعين ومجتمعات الشعوب الأصلية والمحلية في البلدان النامية كأدوات لتنفيذ الأهداف الإنمائية في ميادين من قبيل سياسات العمالة، والإدماج الاجتماعي، والتنمية الإقليمية، والزراعة، والحماية البيئية،

”**وإذ تسلّم كذلك** بأن للزراعة دورا أساسيا في تلبية احتياجات العدد المتزايد من سكان العالم وأنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالقضاء على الفقر، وبخاصة في البلدان النامية، وإذ تؤكد أن تكامل واستدامة نهجي التنمية الزراعية والتنمية الريفية يشكلان عنصرين أساسيين لتحقيق تكامل الأمن الغذائي وسلامة الأغذية بطريقة مستدامة بيئيا،

”**وإذ تعيد تأكيد** حق كل فرد في الحصول على طعام مأمون وكاف ومغذٍّ، بما يتفق مع الحق في الحصول على غذاء كاف والحق الأساسي لكل فرد في أن يكون في مأمن من الجوع، لكي يتمكن من النمو على نحو كامل والحفاظ على قدراته البدنية والعقلية،

”**وإذ تعرب عن قلقها** لأن عدد من يعانون الجوع والفقر يتجاوز الآن بليون نسمة وهي محنة لا يجوز التغاضي عنها تهدد حياة سدس سكان العالم، معظمهم في البلدان النامية، وكرامتهم وأسباب رزقهم، وإذ تلاحظ أن الآثار المترتبة على قلة الاستثمار لمدة طويلة في الأمن الغذائي والزراعة والتنمية الريفية تفاقمت مؤخرا بسبب عوامل أخرى، منها الأزمات الغذائية والمالية والاقتصادية،

”**وإذ لا تزال يساورها القلق** لأن تقلُّب الأسعار الغذائية وأزمة الغذاء العالمية يطرحان تحديا خطيرا لجهود مكافحة الفقر والجوع، وللجهود التي تبذلها البلدان النامية في سبيل بلوغ الأمن الغذائي وتحقيق هدف خفض عدد الناس الذين يعانون نقص التغذية إلى النصف في أجل لا يتعدى عام ٢٠١٥، وكذلك سائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وإذ تكرر التأكيد على أن لأزمة الغذاء العالمية أسبابا متعددة ومعقدة، وأن عواقبها تقتضي من الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي استجابة شاملة ومنسقة في الأجل القصير والمتوسط والطويل،

”**وإذ لا تزال يساورها بالغ القلق** لأنه على الرغم مما طرأ مؤخرا من انخفاض على الأسعار العالمية، فإن معدلات ارتفاع وتقلب الأسعار المحلية لا تزال عالية، ولأن الفقراء بالذات هم المتضررون بالتقلبات في أسعار الأغذية وفي تكاليف المدخلات والنقل،

”١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام؛

”٢ - **ترحب** بمذكرة رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن إصلاح اللجنة وبشأن التقدم المحرز في التنفيذ، وتحث الدول الأعضاء على أن تولى دعمها القوي لعملية الإصلاح تلك ولأهداف اللجنة ومساعيها؛

”٣ - **تكرر تأكيد** أهمية قيام البلدان النامية بتحديد استراتيجياتها للأمن الغذائي، وأن الأمن الغذائي مسؤولية وطنية، وأن أي خطط لمواجهة التحديات المتعلقة بالأمن الغذائي والقضاء على الفقر في سياق الأمن الغذائي يتعين أن توضع وتحدد ويمسك بزمام أمرها وتوجه في إطار وطني وأن تبنى على أساس من التشاور مع جميع

أصحاب المصلحة الرئيسيين، وتحث الدول الأعضاء على إعطاء الأمن الغذائي أولوية عليا وأن تجسد ذلك في برامجها وميزانياتها الوطنية وفقا لتشريعاتها الوطنية؛

"٤ - **تؤكد** ضرورة زيادة التنسيق والحوكمة الدوليين في مجال الأمن الغذائي، من خلال الشراكة العالمية من أجل الزراعة والأمن الغذائي والتغذية، التي تمثل فيها لجنة الأمن الغذائي العالمي عنصرا رئيسيا، والتأكيد من جديد على أن من الضروري تحسين الحوكمة العالمية بالاعتماد على المؤسسات القائمة وتعزيز الشراكات الفعالة؛

"٥ - **ترحب** بتعزيز التعاون بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي وسائر كيانات منظومة الأمم المتحدة المعنية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات المالية الدولية والمؤسسات التجارية والمالية والاقتصادية الدولية من أجل زيادة فعاليتها، وفقا لولاية كل منها، وتعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في دعم وتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي؛

"٦ - **تكرر** التأكيد على ضرورة التصدي بصورة كافية وعاجلة للمسائل المتعلقة بالتنمية الزراعية والأمن الغذائي في سياق السياسات الإنمائية الوطنية والدولية؛

"٧ - **تسلّم** بضرورة تصميم استجابة شاملة ومنسقة لمعالجة الأسباب المتعددة والمعقدة لأزمة الغذاء العالمية، بطرق منها اعتماد الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي حلولا سياسية واقتصادية واجتماعية ومالية وتقنية على المدى القصير والمتوسط والطويل، تتضمن التخفيف من آثار التقلبات الكبيرة في أسعار الأغذية في البلدان النامية؛ وبأن مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة لها دور هام تقوم به في هذا الصدد؛

"٨ - **تشدد** على أهمية تعزيز أوجه التآزر بين الزراعة والأمن الغذائي وسياسات واستراتيجيات التنمية على المستويين الوطني والدولي، بوسائل منها تحديد أولويات الزراعة والأمن الغذائي وجعلهما جزءا لا يتجزأ من السياسات المتعلقة بالتنمية؛

"٩ - **تؤكد** على ضرورة زيادة الإنتاج المستدام ورفع مستوى توافر الأغذية ونوعيتها بطرق منها الاستثمار الطويل الأجل وتمكين صغار الملاك من المزارعين من الوصول إلى الأسواق والحصول على الائتمانات والمدخلات وتحسين التخطيط لاستغلال الأراضي وتنويع المحاصيل وتسويقها وإنشاء الهياكل

الأساسية الريفية الكافية وتعزيز إمكانية وصول البلدان النامية إلى الأسواق باعتبارها عوامل حاسمة للتعجيل بالتقدم صوب تحقيق الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية؛

”١٠ - **تؤكد أيضا** على ضرورة القيام، على جميع المستويات، بتشجيع تهيئة بيئة مؤاتية قوية لتعزيز الإنتاج والإنتاجية والاستدامة في الزراعة في البلدان النامية، بما في ذلك عن طريق الاستثمارات العامة والخاصة، والتخطيط لاستغلال الأراضي، وكفاءة إدارة المياه، وتوفير ما يكفي من الهياكل الأساسية الريفية، بما في ذلك الري، وإيجاد سلاسل قوية للأنشطة الزراعية المولدة للقيمة وتحسين وصول المزارعين إلى الأسواق والأراضي، والسياسات والمؤسسات الاقتصادية الداعمة على المستويين الوطني والدولي؛

”١١ - **تؤكد كذلك** على ضرورة تشجيع تمكين النساء في المناطق الريفية ومشاركتهن باعتبارهن عناصر حاسمة في مجال تعزيز التنمية الزراعية والريفية والأمن الغذائي وضمان حصولهن، على قدم المساواة مع الرجل، على موارد الإنتاج والأراضي والتمويل والتكنولوجيات والتدريب ووصولهن إلى الأسواق، واتخاذ التدابير التي تكفل الأمن الغذائي والتغذية للمرأة؛

”١٢ - **تسلّم** بما يترتب على أزمة الغذاء العالمية من آثار في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان النامية، وبخاصة في أفريقيا، وتدعو إلى استجابة متكاملة من البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي بالعمل معا لدعم الزراعة المتكاملة والمستدامة ونُهُج التنمية الريفية؛

”١٣ - **تسلّم أيضا**، في هذا الصدد، بضرورة أن تعمل أفريقيا على النهوض بالإنتاجية الزراعية وإنتاج الأغذية والأمن الغذائي على الصعيد الإقليمي، وترحب باضطلاع البلدان الأفريقية بدور ريادي في اتخاذ مبادرات للتصدي للتحديات التي تعترض سبيل تحقيق التنمية الزراعية المستدامة ولتحقيق الأمن الغذائي، مثل البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، الذي يمكن أن يوفر إطارا يجري عن طريقه تنسيق الدعم المقدم في مجالي الزراعة والأمن الغذائي، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يدعم أفريقيا في تنفيذ البرامج المختلفة في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛

”١٤ - **تؤكد** أهمية الأمن الغذائي وضرورة تعزيز القطاع الزراعي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بغرض القضاء على الجوع وسوء التغذية

وضمان الأمن الغذائي في المنطقة، على النحو الذي تستهدفه مبادرة تحرير أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من الجوع في عام ٢٠٢٥؛

"١٥ - **تشيد** بالإنجاز الجدير بالثناء الذي حققته منطقة آسيا والمحيط الهادئ في كفاحها ضد الفقر، وإن كانت تؤكد أن المنطقة لا تزال موطنا لغالبية المتضررين بأزمة الجوع في العالم، وترحب في هذا الصدد بالمبادرات التي تتخذها مختلف المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بشأن مشكلة الجوع عن طريق التصدي للتحديات المترابطة للأمن الغذائي، وسوء التغذية، وضعف الرعاية الصحية، وأوضاع الأسواق الزراعية المعاكسة وغير المنصفة، وضعف الهياكل الأساسية، والتدهور البيئي؛

"١٦ - **تعترف**، في هذا الصدد، بالجهود التي تبذلها البلدان النامية على الصعيدين الوطني والإقليمي من أجل تنفيذ سياسات وتدابير طويلة الأجل تسهم في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية، مثل صندوق الأمن الغذائي التابع للتحالف البلغاري لشعوب أمريكا اللاتينية؛ ومؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي لأفريقيا؛ والبرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا، التابع لبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛ وإعلان سرت بشأن الاستثمار في الزراعة من أجل النمو الاقتصادي والأمن الغذائي الذي اعتمده الاتحاد الأفريقي؛ والإطار المتكامل للأمن الغذائي وخطة العمل الاستراتيجية للأمن الغذائي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا؛ والاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ بشأن الأمن الغذائي؛ ومؤتمر قمة المحيط الهادئ المعني بالأغذية المعقود بالنيابة عن الفريق العامل لتأمين الغذاء في المحيط الهادئ؛ ومبادرة تحرير أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من الجوع في عام ٢٠٢٥؛ والبرنامج الإقليمي الخاص بالأمن الغذائي التابع لمنتدى الكاريبي لدول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ؛ والاجتماع المتخصص المعني بالزراعة الأسرية في السوق المشتركة لبلدان الجنوب؛ ووحدة التنسيق الإقليمية للبرنامج الإقليمي للأمن الغذائي بمنظمة التعاون الاقتصادي؛ ومبادرة الأمن الغذائي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية؛ وبرنامج الطوارئ لتحقيق الأمن الغذائي العربي الذي استهل في مؤتمر القمة العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المعقود في الكويت في ١٩ و ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩؛ وعقد مؤتمر قمة دولي للأمن الغذائي في الدوحة في عام ٢٠١١؛

”١٧ - **تقر** بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي هما من الأدوات المفيدة لزيادة قدرات البلدان النامية على تقاسم خبراتها بشأن الأنشطة الزراعية المذكورة آنفا والتصدي للقضايا الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة؛

”١٨ - **تطلب** من مؤسسات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة، ومن المناطق والمناطق الفرعية، ومن الوحدة الخاصة المعنية بالتعاون بين بلدان الجنوب، دعم مبادرات التعاون القائمة والجديدة فيما بين بلدان الجنوب والتي من شأنها أن تسهم في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية؛

”١٩ - **تلاحظ** التحديات التي تواجهها الشعوب الأصلية في سياق الأمن الغذائي، وتهيب، في هذا الصدد، بالدول اتخاذ إجراءات خاصة لمكافحة الأسباب الجذرية لارتفاع مستويات الجوع وسوء التغذية بنسبة أكبر لدى الشعوب الأصلية؛

”٢٠ - **تدعو** إلى بذل الجهود على الصعيدين الإقليمي والوطني من أجل زيادة قدرة القطاع الزراعي على التنبؤ بآثار تغير المناخ والأحوال المناخية القاسية، وتوقِّيها ومعالجتها، وبخاصة آثار حالات الفيضان والجفاف على الإنتاج الزراعي ونظم الأغذية، وإلى تعزيز قدرة هذا القطاع على استعادة سبل كسب الرزق وترسيخ الإنتاج الغذائي؛

”٢١ - **تحث** الدول الأعضاء والمنظمات الدولية على اتباع سياسات واستراتيجيات تحسن أداء الأسواق المحلية والإقليمية والدولية وتكفل وصول الجميع إليها على قدم المساواة، ولا سيما صغار المزارعين والمزارعات من البلدان النامية، وتلاحظ أهمية وضع تدابير خاصة غير مشوهة للتجارة تتسق مع قواعد منظمة التجارة العالمية من أجل إيجاد حوافز لصغار المزارعين في البلدان النامية لتمكينهم من زيادة إنتاجيتهم ومن المنافسة على قدم المساواة في الأسواق العالمية، وتحث الدول الأعضاء على الامتناع عن اتخاذ تدابير لا تتماشى مع قواعد منظمة التجارة العالمية وتضر بالأمن الغذائي على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني؛

”٢٢ - **تقر** بالحاجة إلى توفير استثمارات إضافية كبيرة وسياسات أفضل لدعم صغار المزارعين من أجل تمكين الكثير من أشد البلدان فقرا من تحقيق غايات الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية؛

”٢٣ - **تقر أيضا** بأهمية الاستثمار الزراعي، بما في ذلك الاستثمار المباشر الأجنبي، عن طريق جملة أمور منها القطاع الخاص، في تعزيز التنمية الزراعية والأمن الغذائي، وتدعو، بالتالي، المستثمرين الأجانب إلى الاضطلاع بالممارسات الزراعية

وفقا للتشريعات الوطنية، مع مراعاة السيادة الوطنية على الموارد الطبيعية، والتوازن البيئي، فضلا عن أهمية تعزيز رفاهة أفراد المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية وتحسين سبل معيشتهم، حسب الاقتضاء؛

”٢٤ - **تقر كذلك** بالحاجة إلى المضي قدما في إقامة نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف يستند إلى قواعد ويتسم بالانفتاح وعدم التمييز والإنصاف باعتبار ذلك أفضل وسيلة لإيجاد نظام تجاري زراعي فعال يضمن عدالة الأسعار ويشجع على تمكين المزارعين وتحقيق الشفافية وتحسين دور التعاونيات، كما يضمن للبلدان النامية تلبية احتياجاتها في مجال التنمية الريفية والأمن الغذائي وتأمين سبل الرزق لصغار المزارعين والشعوب الأصلية؛

”٢٥ - **تهيب** بالدول الأعضاء والمنظمات الدولية المعنية اتخاذ التدابير التي تكفل سياسة تجارية مستدامة قادرة على تنشيط التجارة المتوازنة بين بلدان الشمال والجنوب، والتي تسهم في دعم صغار المنتجين والمهمشين منهم في البلدان النامية، وفي تحديد العقبات التي تعترض سبيل التجارة ويقع ضررها البالغ على فقراء العالم؛

”٢٦ - **تقر** بالضرورة الماسَّة لاختتام جولة الدوحة لمفاوضات منظمة التجارة العالمية بنجاح وفي الوقت المناسب، بحلول عام ٢٠١٠، وتحقيق نتائج طموحة وشاملة ومتوازنة باعتبار ذلك أمرا أساسيا لتحسين الأمن الغذائي، وتؤكد من جديد التزامها بذلك؛

”٢٧ - **تدعو** البلدان المتقدمة إلى أن تزيل فورا لجميع أشكال الدعم الزراعي وغيره من التدابير المشوهة للأسواق، وتحث البلدان المتقدمة على إظهار المرونة الكافية والإرادة السياسية لإيجاد علاج ناجح لهذه الشواغل الجوهرية للبلدان النامية في جولة الدوحة للمفاوضات التجارية؛

”٢٨ - **ترحب** بالالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر قمة مجموعة البلدان الثمانية الذي عُقد في لاكويلا، إيطاليا في الفترة من ٨ إلى ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩ بالعمل بالمستوى والسرعة المطلوبين لتحقيق استراتيجية للأمن الغذائي العالمي المستدام، وتدعو إلى أن تتجسد في الوقت المناسب الالتزامات التي أعلنتها البلدان الممثَّلة في مؤتمر قمة لاكويلا بتحقيق هدف جمع ٢٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة على مدى ثلاث سنوات من خلال هذه الاستراتيجية الشاملة المنسقة والمركزة على التنمية الزراعية المستدامة؛

”٢٩ - **تدعو** إلى الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها لتحقيق الأمن الغذائي العالمي وتوفير موارد كافية يمكن التنبؤ بها من خلال قنوات ثنائية ومتعددة الأطراف، ومنها الالتزامات المنصوص عليها في مبادرة لاكويلا لتحقيق الأمن الغذائي؛

”٣٠ - **تعترف** بما تقوم به المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية ونظم إمداد صغار المزارعين بالحبوب التقليدية في البلدان النامية من دور في حفظ التنوع البيولوجي وتحقيق الأمن الغذائي، وتحث الدول الأعضاء والمنظمات الدولية على اتباع سياسات واستراتيجيات لتعزيز إمداد المزارعين بالحبوب على مستوى المجتمع المحلي، دون التركيز فقط على القطاع التجاري الحديث؛

”٣١ - **تشجع** بذل الجهود الدولية والإقليمية والوطنية من أجل النهوض بقدرة البلدان النامية، وبخاصة صغار المنتجين فيها، وتعزيز إنتاجية المحاصيل الغذائية والترويج للممارسات المستدامة في الأنشطة الزراعية قبل الحصاد وبعده؛

”٣٢ - **تشدد** على أهمية الترويج لإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاستراتيجية لتحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي، والدينامية الاقتصادية، والقضاء على الفقر، بسبل تشمل، في جملة أمور، تعبئة الموارد واتخاذ التدابير التي تدعم الإدماج الاجتماعي وتمكّن التعاونيات من التنافس الفعال في الأسواق على قدم المساواة مع أشكال المؤسسات الأخرى بغية تعزيز دورها الإيجابي وزيادة إمكاناتها من أجل العمل كأدوات لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو زيادة عددها؛

”٣٣ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين تقريرا عما يستجد من تطورات تتصل بالمسائل التي يبرزها هذا القرار وعن التقدم المحرز في تنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي؛

”٣٤ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والستين البند المعنون ’التنمية الزراعية والأمن الغذائي‘، وأن تحيله إلى اللجنة الثانية“.

٨ - وفي الجلسة ٣٣، المعقودة في ١ كانون الأول/ديسمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار معنون ”التنمية الزراعية والأمن الغذائي“ (A/C.2/65/L.61)، مقدم من نائب الرئيسة السيد إريك لوندبرغ (فنلندا) على أساس مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/65/L.29.

٩ - وفي الجلسة ذاتها، أبلغت اللجنة بأن مشروع القرار ليس له آثار على الميزانية البرنامجية.

١٠ - وفي الجلسة ٣٢ أيضا، صوّب نائب الرئيسة شفويا مشروع القرار (انظر A/C.2/65/SR.32).

١١ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ممثل فرنسا ببيان يتعلق بتصويبات النص الفرنسي من مشروع القرار (انظر A/C.2/65/SR.32).

١٢ - وفي الجلسة أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/65/L.61، بصيغته المصوَّبة شفويا (انظر الفقرة ١٤).

١٣ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/65/L.61، سُحب مشروع القرار A/C.2/65/L.29 من جانب مقدميه.

## ثالثا – توصية اللجنة الثانية

١٤ – توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

### التنمية الزراعية والأمن الغذائي

**إن الجمعية العامة،**

**إذ تشير** إلى الإعلان الصادر عن مؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي في عام ٢٠٠٩، وخصوصا مبادئ روما الخمسة للأمن الغذائي العالمي المستدام،

**وإذ تشير أيضا** إلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[١] وجدول أعمال القرن ٢١[٢] وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[٣] وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة[٤] وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (”خطة جوهانسبرغ التنفيذية“)[٥] وتوافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٦] والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٧]، وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري[٨]، والوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين المعني بالأهداف الإنمائية للألفية[٩]،

---

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) القرار دإ-٢/١٩، المرفق.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس – ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٥) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

(٦) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٧) انظر القرار ١/٦٠.

(٨) القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.

(٩) انظر القرار ١/٦٥.

**وإذ تقر** بأهمية تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر وبشكل خاص في أفريقيا[١٠]، والخطة وإطار العمل الاستراتيجيين للسنوات العشر من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية (٢٠٠٨-٢٠١٨)[١١]،

**وإذ تشير أيضا** إلى إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية[١٢] وإعلان مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد[١٣]، بما في ذلك هدف تحقيق الأمن الغذائي للجميع من خلال بذل جهود متواصلة للقضاء على الجوع في البلدان كافة، سعيا إلى الإسراع في خفض عدد الناس الذين يعانون نقص التغذية إلى النصف في أجل لا يتعدى عام ٢٠١٥، وكذلك الالتزام بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،

**وإذ تؤكد من جديد** الهدف المحدد في الفقرة ١٩ من إعلان الأمم المتحدة للألفية[١٤] المتمثل في خفض نسبة سكان العالم الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم ونسبة السكان الذين يعانون الجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥،

**وإذ ترحب** بنتائج الدورة السابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة فيما يتصل بمجموعة المسائل المواضيعية المتعلقة بالزراعة والتنمية الريفية والأرض والجفاف والتصحر وأفريقيا[١٥]،

**وإذ تحيط علما مع التقدير** بالعمل الذي اضطلعت به الهيئات والمنظمات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي بشأن التنمية الزراعية وتعزيز الأمن الغذائي والتغذية،

**وإذ تعترف** بالعمل الذي اضطلعت به فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بالتصدي لأزمة الأمن الغذائي العالمية،

**وإذ ترحب** بالوثيقة الختامية للدورة السادسة والثلاثين للجنة المعنية بالأمن الغذائي العالمي،

---

(١٠) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٩٥٤، رقم ٣٣٤٨٠.

(١١) A/C.2/62/7، المرفق.

(١٢) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية، ١٣-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (WFS 96/REP)، الجزء الأول، التذييل.

(١٣) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد، ١٠-١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، الجزء الأول، التذييل؛ انظر أيضا A/57/499، المرفق.

(١٤) انظر القرار ٥٥/٢.

(١٥) انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٩، الملحق رقم ٩ (E/2009/29).

**وإذ تحيط علما** بالعملية الجارية الرامية إلى وضع مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول الذي يحترم الحقوق وسبل الرزق والموارد، فضلا عن العملية الشاملة الرامية إلى وضع مبادئ توجيهية طوعية تعنى بالحوكمة المسؤولة لحيازة الأرض وغيرها من الموارد الطبيعية،

**وإذ تشير** إلى انعقاد المؤتمر العالمي المعني بالبحث الزراعي لأغراض التنمية في مونبلييه، فرنسا، في الفترة من ٢٨ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠،

**وإذ تسلّم** بأهمية تهيئة بيئة دولية ووطنية مؤاتية لزيادة الاستثمارات في قطاع الزراعة في البلدان النامية والمحافظة عليها، ولخلق ظروف تكفل تكافؤ الفرص للجميع في الزراعة عن طريق زيادة الوصول إلى الأسواق والحد كثيرا من الدعم المحلي الذي يشوه التجارة، والقيام، في الوقت نفسه، بإلغاء جميع أشكال دعم الصادرات وفرض ضوابط على جميع تدابير التصدير ذات الأثر المماثل، وفقا للولاية المنبثقة من برنامج عمل الدوحة لمنظمة التجارة الدولية،

**وإذ تسلّم أيضا** بأهمية الدور الذي تقوم به الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، من خلال معارفها وممارساتها، في صون المحاصيل التقليدية والتنوع البيولوجي وحفظهما واستخدامها المستدام، لصالح الأجيال الحالية والمقبلة كإسهام هام منها في تحقيق الأمن الغذائي،

**وإذ تسلّم كذلك** بالدور الهام والإيجابي لمزارعي الحيازات الصغيرة والنساء والتعاونيات ومجتمعات الشعوب الأصلية والمحلية في البلدان النامية في تنفيذ الأهداف الإنمائية في ميادين من قبيل سياسات العمالة، والاندماج الاجتماعي، والتنمية الإقليمية، والزراعة، والحماية البيئية،

**وإذ تسلّم** بأن للزراعة دورا أساسيا في تلبية احتياجات العدد المتزايد من سكان العالم وأنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالقضاء على الفقر، وبخاصة في البلدان النامية، وإذ تؤكد أن تكامل واستدامة نهجي التنمية الزراعية والتنمية الريفية يشكلان، على هذا الأساس، عنصرين أساسيين لتحقيق تكامل الأمن الغذائي وسلامة الأغذية بطريقة مستدامة بيئيا،

**وإذ تعيد تأكيد** حق كل فرد في الحصول على طعام مأمون وكاف ومغذ، بما يتفق مع الحق في الحصول على غذاء كاف والحق الأساسي لكل فرد في أن يكون في مأمن من الجوع، لكي يتمكن من النمو على نحو كامل والحفاظ على قدراته البدنية والعقلية،

**وإذ تؤكد** أهمية حفظ قاعدة الموارد الطبيعية لتحقيق الأمن الغذائي،

**وإذ تعرب عن قلقها** لأن عدد الذين يعيشون في فقر مدقع يتجاوز بليون نسمة الأمر الذي يعتبر محنة لا يجوز التغاضي عنها تهدد حياة كثير من سكان العالم، معظمهم في البلدان النامية، وكرامتهم وأسباب رزقهم، وإذ تلاحظ أن الآثار المترتبة على قلة

الاستثمار لمدة طويلة في الأمن الغذائي والزراعة والتنمية الريفية تفاقمت مؤخرا بسبب عوامل أخرى، منها الأزمات الغذائية والمالية والاقتصادية،

**وإذ تكرر تأكيد** أن الأسباب المتعددة المعقدة للأزمة الغذائية العالمية وآثارها تتطلب استجابة شاملة منسقة على الأجل القصير والمتوسط والطويل تشترك فيها الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي، وإذ لا تزال يساورها القلق إزاء التحديات الخطيرة التي تطرحها أسعار الغذاء المرتفعة والآثار المستمرة المترتبة على الأزمة الغذائية العالمية، أمام محاربة الفقر والجوع، وكذلك أمام الجهود التي تبذلها البلدان النامية لبلوغ الأمن الغذائي وتحقيق الهدف المتمثل في خفض عدد الذين يعانون من نقص التغذية إلى النصف في موعد أقصاه عام ٢٠١٥، فضلا عن تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية،

**وإذ لا تزال يساورها بالغ القلق** لأن معدلات ارتفاع وتقلب الأسعار المحلية لا تزال عالية، ولأن الأفقر حالا هم المتضررون بالتقلبات في أسعار الأغذية فضلا عن التقلبات في تكاليف المدخلات والنقل،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[١٦]؛

٢ - **ترحب** بمذكرة رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن إصلاح اللجنة وبشأن التقدم المحرز في تنفيذ الإصلاح[١٧]، وتحث الدول الأعضاء على أن تولى دعمها القوي لعملية الإصلاح تلك ولأهداف اللجنة ومساعيها؛

٣ - **تكرر تأكيد** الحاجة إلى معالجة التنمية الزراعية والأمن الغذائي، بصورة كافية وعاجلة، في سياق السياسات الإنمائية الوطنية والإقليمية والدولية؛

٤ - **تكرر أيضا** تأكيد أهمية قيام البلدان النامية بتحديد استراتيجياتها للأمن الغذائي، وأن الأمن الغذائي مسؤولية وطنية، وأن أي خطط لمواجهة التحديات المتعلقة بالأمن الغذائي والقضاء على الفقر في سياق الأمن الغذائي يتعين أن توضع وتحدد ويمسك بزمام أمرها وتوجه في إطار وطني وأن تبنى على أساس من التشاور مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، وتحث الدول الأعضاء على إعطاء الأمن الغذائي أولوية عليا وأن تجسد ذلك في برامجها وميزانياتها الوطنية؛

---

(١٦) A/65/253.

(١٧) انظر A/65/73-E/2010/51.

٥ - **تعيد التأكيد** على أهمية اعتماد سياسات اقتصادية تطلعية تؤدي إلى نمو اقتصادي مستمر وشامل ومنصف، وإلى تنمية مستدامة تمكِّن من زيادة فرص العمالة وتعزز التنمية الزراعية وتحدّ من الفقر؛

٦ - **تسلّم** بأن الشعور بالحاجة الماسة إلى حل الأزمة الغذائية العالمية والالتزام بذلك كانا عاملين يدفعان إلى تعزيز التنسيق والحوكمة الدوليين في مجال الأمن الغذائي، من خلال الشراكة العالمية من أجل الزراعة والأمن الغذائي والتغذية، التي تمثل فيها لجنة الأمن الغذائي العالمي عنصرا رئيسيا، وإذ تكرر التأكيد على ضرورة تحسين الحوكمة العالمية بالاعتماد على المؤسسات القائمة وتعزيز الشراكات الفعالة؛

٧ - **ترحب** بتعزيز التعاون بين منظمة للأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي وسائر كيانات منظومة الأمم المتحدة المعنية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات المالية الدولية والمؤسسات التجارية والمالية والاقتصادية الدولية من أجل زيادة فعاليتها، وفقا لولاية كل منها، وتعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في دعم وتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي؛

٨ - **تسلّم** بضرورة الحاجة إلى دعم استجابة شاملة ومنسقة لمعالجة الأسباب المتعددة والمعقدة لأزمة الغذاء العالمية، بطرق منها اعتماد الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي حلولا سياسية واقتصادية واجتماعية ومالية وتقنية على المدى القصير والمتوسط والطويل، تتضمن التخفيف من آثار التقلبات الكبيرة في أسعار الأغذية والسلع الزراعية الأخرى في البلدان النامية؛ وبأن لمؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة دور هام تقوم به في هذا الصدد؛

٩ - **تشدد** على أهمية تعزيز أوجه التآزر بين الزراعة والأمن الغذائي وسياسات واستراتيجيات التنمية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، بوسائل منها تحديد أولويات الزراعة والأمن الغذائي وجعلهما جزءا لا يتجزأ من السياسات المتعلقة بالتنمية؛

١٠ - **تؤكد** على الحاجة إلى تعزيز الإنتاج والإنتاجية والاستدامة في ميدان الزراعة، بطرق منها استثمارات القطاعين العام والخاص، والتوسع في تمكين وصول مزارعي الحيازات الصغيرة إلى الأسواق وحصولهم على القروض والمدخلات والأرض وتحسين التخطيط لاستخدام الأراضي وتنويع المحاصيل وزراعة المحاصيل التجارية والإدارة السليمة للمياه، بما في ذلك من خلال الري المتسم بالكفاءة وتجميع المياه وتخزينها وإنشاء سلاسل قوية للقيمة الزراعية والاستثمار في الهياكل الأساسية الريفية، بغية بلوغ الأهداف الخاصة بمحاربة الفقر والجوع في سياق الأهداف الإنمائية للألفية؛

١١ - **تؤكد أيضا** على ضرورة القيام، على جميع المستويات، بتشجيع تهيئة بيئة مؤاتية قوية لتعزيز الإنتاج والإنتاجية والاستدامة في الزراعة في البلدان النامية، بما في ذلك عن طريق تعزيز سبل دخول البلدان النامية إلى الأسواق والسياسات والمؤسسات الاقتصادية الداعمة على المستويين الوطني والدولي؛

١٢ - **تسلّم** بدور ما تأخذ به مجتمعات الشعوب الأصلية وصغار مزارعيها من نظم تقليدية للإمداد بالبذور في البلدان النامية، في حفظ التنوع البيولوجي وتحقيق الأمن الغذائي، وتحث الدول الأعضاء والمنظمات الدولية على اتباع سياسات واستراتيجية تكميلية تعزز الإمداد بالبذور بالاستناد إلى المزارعين على المستوى المجتمعي المحلي، باعتبار ذلك يشكل عنصراً هاماً من عناصر الصناعة التجارية التنافسية في مجال البذور؛

١٣ - **تسلّم أيضاً** بالحاجة إلى توفير استثمارات إضافية كبيرة وإلى تحسين السياسات بغية دعم زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة تمكيناً لكثير من البلدان الفقيرة من بلوغ أهداف محاربة الفقر والجوع في سياق الأهداف الإنمائية للألفية؛

١٤ - **تسلّم كذلك** بأهمية الاستثمار الزراعي، بما فيه الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك، في جملة أمور، عن طريق القطاع الخاص، لتعزيز التنمية الزراعية والأمن الغذائي، فضلاً عن الحاجة إلى تشجيع الاستثمار الدولي المسؤول في قطاع الزراعة، وتدعو انطلاقاً من ذلك جميع المستثمرين إلى اتباع الممارسات الزراعية وفقاً للتشريعات الوطنية مع مراعاة السيادة الوطنية على الموارد الطبيعية، ومراعاة الاستدامة البيئية وأهمية الترويج لرفاه المجتمعات المحلية والسكان الأصليين، حسب الحال، وتحسين سبل رزقهم؛

١٥ - **تشجع** إجراء البحوث في مجال الأغذية والزراعة، بما في ذلك البحوث الرامية إلى التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته، وتيسير الوصول إلى نتائج البحوث وإلى التكنولوجيات على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، بوسائل منها مراكز البحوث الدولية التابعة للفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية، وغيرها من منظمات البحوث الدولية والإقليمية المعنية؛

١٦ - **تشجع** التوسع في الاستثمارات والحوافز التي يتيحها القطاع العام لصغار المنتجين المهمشين، بما في ذلك النساء في البلدان النامية، بغية زيادة إنتاج مجموعة واسعة النطاق من المحاصيل التقليدية وغيرها ومن الماشية، عملاً على التعجيل بالانتقال إلى الإنتاج المستدام؛

١٧ - **تؤكد أيضا** على ضرورة مواصلة تشجيع تمكين النساء في المناطق الريفية ومشاركتهن باعتبارهن عناصر حاسمة في مجال تعزيز التنمية الزراعية والريفية والأمن الغذائي وضمان حصولهن، على قدم المساواة مع الرجل، على موارد الإنتاج والأراضي والتمويل

والتكنولوجيات والتدريب ووصولهن إلى الأسواق، فضلاً عن التدابير التي تكفل الأمن الغذائي والتغذية للمرأة؛

١٨ - **تسلّم** بما يترتب على أزمة الغذاء العالمية من آثار في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان النامية، وبخاصة في أفريقيا، وتدعو إلى استجابة متكاملة من البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي بالعمل معاً في شراكة تدعم الزراعة المتكاملة والمستدامة ونُهُج التنمية الريفية؛

١٩ - **تسلّم أيضا** بضرورة أن تقوم أفريقيا بثورة خضراء تساعد على النهوض بالإنتاجية الزراعية وإنتاج الأغذية والأمن الغذائي على الصعيد الإقليمي، وترحب باضطلاع البلدان الأفريقية بدور ريادي في اتخاذ مبادرات للتصدي للتحديات التي تعترض سبيل تحقيق التنمية الزراعية المستدامة ولتحقيق الأمن الغذائي، مثل البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، الذي يمكن أن يوفر إطارا يجري عن طريقه تنسيق الدعم المقدم في مجالي الزراعة والأمن الغذائي، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يدعم أفريقيا في تنفيذ البرامج المختلفة في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[١٨]؛

٢٠ - **تعترف**، في هذا الصدد، بالجهود التي تبذلها البلدان النامية على الصعيدين الوطني والإقليمي من أجل تنفيذ سياسات وتدابير طويلة الأجل تسهم في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية[١٩]؛

---

(١٨) A/57/304، المرفق.

(١٩) من قبيل مبادئ تحرير أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من الجوع بحلول عام ٢٠٢٥ التي اعتمدها المؤتمر الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، المنعقد في كاراكاس في الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦؛ والتحالف البوليفاري لصندوق أمريكا اللاتينية للأمن الغذائي؛ ومؤتمر القمة الرئاسية المعني بالسيادة والأمن الغذائي: الغذاء للحياة؛ الذي انعقد في ماناغوا يوم ٧ أيار/مايو ٢٠٠٨؛ وإعلان سرت حول الاستثمار في الزراعة لتحقيق النمو الاقتصادي والأمن الغذائي، والذي اعتمدته الدورة الثالثة عشرة لجمعية الاتحاد الأفريقي في سرت في الجماهيرية العربية الليبية بتاريخ ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩؛ وبرنامج الطوارئ لتحقيق الأمن الغذائي العربي الذي أطلق في مؤتمر القمة العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المنعقد في الكويت في ١٩ و ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩؛ واحتياطي الأمن الغذائي لدى رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي؛ والإطار المتكامل للأمن الغذائي وخطة العمل الاستراتيجية للأمن الغذائي لدى رابطة أمم جنوب شرق آسيا؛ والاجتماع الوزاري المعني بالأمن الغذائي لمنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ؛ ووحدة التنسيق الإقليمي في البرنامج الإقليمي للأمن الغذائي بمنظمة التعاون الاقتصادي؛ ومؤتمر قمة المحيط الهادئ لمجموعة العمل المعنية بالأمن الغذائي في منطقة المحيط الهادئ.

٢١ - **تقر** بأن التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي هما من الأدوات المفيدة لزيادة قدرات البلدان النامية على تقاسم خبراتها بشأن الأنشطة الزراعية المذكورة آنفاً والتصدي للقضايا الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة؛

٢٢ - **تشجع** صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها ذات الصلة، وكذلك الوحدة الخاصة المعنية بالتعاون بين بلدان الجنوب على العمل كلا في حدود ولايته، والمناطق والمناطق الفرعية على دعم مبادرات التعاون القائمة والجديدة فيما بين بلدان الجنوب والتي تسهم في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية؛

٢٣ - **تؤكد** الحاجة إلى بذل جهود خاصة لتلبية الاحتياجات التغذوية للنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، فضلاً عن الذين يعيشون في حالات من الضعف، وذلك من خلال البرمجة الموجهة الفعالة؛

٢٤ - **تشجع** بذل الجهود على كافة المستويات لتعزيز تدابير وبرامج الحماية الاجتماعية، بما في ذلك من خلال شبكات الأمان الاجتماعي وبرامج الحماية الموجهة للمحتاجين والضعفاء، من قبيل برامج تقديم الأغذية والنقود مقابل العمل والتحويلات النقدية والقسائم، وبرامج التغذية المدرسية، وبرامج الأم والطفل التغذوية؛

٢٥ - **تلاحظ** التحديات التي تواجهها الشعوب الأصلية في سياق الأمن الغذائي، وتهيب، في هذا الصدد، بالدول أن تتخذ إجراءات خاصة لمكافحة الأسباب الجذرية لارتفاع مستويات الجوع وسوء التغذية بنسبة أكبر لدى الشعوب الأصلية؛

٢٦ - **تدعو** إلى بذل الجهود على الصعيدين الإقليمي والوطني من أجل زيادة قدرة القطاع الزراعي على التنبؤ بآثار تغير المناخ والأحوال المناخية القاسية، وتوقّيها ومعالجتها، وبخاصة آثار حالات الفيضان والجفاف على الإنتاج الزراعي ونظم الأغذية، وكذلك إلى تعزيز قدرة هذا القطاع على استعادة سبل كسب الرزق والإنتاج الغذائي؛

٢٧ - **تحث** الدول الأعضاء والمنظمات الدولية على اتباع سياسات واستراتيجيات تحسن أداء الأسواق المحلية والإقليمية والدولية وتكفل وصول الجميع إليها على قدم المساواة، ولا سيما صغار المزارعين والمزارعات من البلدان النامية، مع ملاحظة أهمية وضع تدابير خاصة غير مشوهة للتجارة تتسق مع قواعد منظمة التجارة العالمية من أجل إيجاد حوافز لصغار المزارعين في البلدان النامية لتمكينهم من زيادة إنتاجيتهم ومن المنافسة على قدم المساواة في الأسواق العالمية للأغذية، وتحث الدول الأعضاء على الامتناع عن اتخاذ تدابير لا تتماشى مع قواعد منظمة التجارة العالمية وتضر بالأمن الغذائي على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني؛

٢٨ - **تؤكد** أن إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على قواعد ومنفتح وغير تمييزي ومنصف سوف يعزز الزراعة والتنمية الريفية في البلدان النامية ويسهم في تحقيق الأمن الغذائي العالمي، وتحث الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والدولية على تشجيع مشاركة المزارعين، ولا سيما صغار المزارعين والنساء، في أسواق المجتمعات المحلية والأسواق المحلية والإقليمية والدولية؛

٢٩ - **تهيب** بالدول الأعضاء ومنظمة التجارة العالمية أن تتخذ التدابير لتشجيع الأخذ بسياسات تجارية قادرة على مواصلة تعزيز تجارة المنتجات الزراعية، مع تحديد العقبات التي تعترض سبيل التجارة ويقع ضررها البالغ على فقراء العالم، والإسهام في دعم صغار المنتجين المهمشين في البلدان النامية؛

٣٠ - **تقر** بالضرورة الماسّة لاختتام جولة الدوحة لمفاوضات منظمة التجارة العالمية بنجاح وفي وقت مبكر، وتحقيق نتائج متوازنة وطموحة وشاملة ذات منحى إنمائي، باعتبار ذلك أمراً أساسياً لتحسين الأمن الغذائي، وتؤكد من جديد التزامها بذلك؛

٣١ - **ترحب** بالالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر قمة مجموعة البلدان الثمانية الذي عقد في لاكويلا، إيطاليا في الفترة من ٨ إلى ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩ بالعمل بالمستوى والسرعة المطلوبين لتحقيق استراتيجية للأمن الغذائي العالمي المستدام، وتدعو إلى أن تتجسد في الوقت المناسب الالتزامات التي أعلنتها البلدان الممثَّلة في مؤتمر قمة لاكويلا بتحقيق هدف جمع ٢٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، على مدى ثلاث سنوات، من خلال هذه الاستراتيجية الشاملة المنسقة والمركزة على التنمية الزراعية المستدامة؛

٣٢ - **تدعو** إلى الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها لتحقيق الأمن الغذائي العالمي وتوفير موارد كافية يمكن التنبؤ بها من خلال قنوات ثنائية ومتعددة الأطراف، ومنها الالتزامات الخاصة بالتمويل والسياسة والمنصوص عليها في مبادرة لاكويلا لتحقيق الأمن الغذائي العالمي؛

٣٣ - **تشجع** بذل الجهود الدولية والإقليمية والوطنية من أجل النهوض بقدرة البلدان النامية، وبخاصة صغار المنتجين فيها، وتعزيز إنتاجية المحاصيل الغذائية ونوعيتها التغذوية والترويج للممارسات المستدامة في الأنشطة الزراعية قبل الحصاد وبعده؛

٣٤ - **تشدد** على أهمية الترويج لإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاستراتيجية لتحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي، والدينامية الاقتصادية، والقضاء على الفقر، بسبل تشمل، في جملة أمور، تعبئة الموارد وتمكين صغار المنتجين والتعاونيات الصغيرة

من التنافس الفعال في الأسواق وبشروط مماثلة لأشكال المؤسسات الأخرى بغية تعزيز دورها الإيجابي وإمكاناتها للعمل كأدوات لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو زيادة عددها؛

٣٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يواصل التكفل بالاضطلاع بمتابعة منسقة لمؤتمر القمة المعني بالأمن الغذائي، على المستوى الميداني، في سياق نظام المنسقين المقيمين، مع مراعاة المتابعة المنسقة لمؤتمرات الأمم المتحدة الدولية الرئيسية؛

٣٦ - **تدعو** رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي إلى الإبلاغ، في إطار تقرير اللجنة الذي ستقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، عن تنفيذ إصلاح اللجنة وعن التقدم المحرز نحو تحقيق رؤيتها؛

٣٧ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين تقريراً عما يستجد من تطورات تتصل بالمسائل التي يبرزها هذا القرار وعن التقدم المحرز في تنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي؛

٣٨ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والستين البند المعنون ''التنمية الزراعية والأمن الغذائي''، وهو بند سيحال إلى اللجنة الثانية.